

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قرار رقم ٢١٧ لسنة ٢٠١٥

وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية الغذائية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية للسلع والمنتجات الغذائية الواردة بالقائمة (٢) المرفقة به ؛

وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم (٣١٠)

المنعقد بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٤ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٤ بمد المهلة المحددة بالقرار الوزارى

رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٤ لتوفيق أوضاع المنتجين والمستوردين للسلع والمنتجات الغذائية

وذلك لمدة ستة أشهر اعتباراً من ١٦/٩/٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٥ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

مد المهلة المنصوص عليها بالقرار الوزارى رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٤ لتوفيق أوضاع المنتجين والمستوردين للسلع والمنتجات الغذائية ، وذلك لمدة ٦ (ستة) أشهر أخرى اعتباراً من ٢٠١٥/٣/١٦

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر فى ٢٠١٥/٣/٢٩

وزير الصناعة والتجارة

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

منير فخرى عبد النور